

الإجرام في الريف

للدكتور محمد مصطفى القللى
أستاذ قانون الجنائى بكلية الحقوق

الإجرام بصفة عامة وفى الريف بصفة خاصة، من أهم المشاكل التى يعنى بها الباحثون، ومن أخطر الأدواء التى تعنى الدولة بمكافحتها، إذ أن واجب الدولة الأول هو المحافظة على الأمن. والموضوع متشعب النواحي متناه فى التفصيلات وتفصيل التفصيلات ، ولا يتسع المقام لشرح ذلك كله فى مقال ، وكل ما أرجوه أن أوفق إلى أن أعرض على القراء صورة واضحة للطابع الخاص الذى يميز إجرام أهل القرى ، وأبين أهم العوامل الأساسية التى تدفع إليه والموارد التى تغذيه أو تعين عليه ، وأشير إلى الجوانب الأساسية التى يجب أن يبدأ الإصلاح والمقاومة من ناحيتها .

والجريمة بصفة عامة ليست بمحادث عرضى يأتى وليد الطفرة أو عفو المصادفة، بل هى ظاهرة اجتماعية يأتى نتيجة عوامل مختلفة تساهم فى حدوثها وفى تعييد الطريق لها . وهى ككل ظاهرة فى الوجود نتاج لازم لعوامل شخصية، أى خلقية، وعوامل طبيعية وعوامل اجتماعية . فالعوامل الخلقية ، طبيعة الفرد وما تلقاه الفرد بحكم الوراثة من انحراف فى العقل أو استعداد للشر ، هذه العوامل لها أثرها فى سوق المجرم إلى الإجرام ، بل لقد تغالى البعض وأرجع الجرائم كلها إلى استعداد خلقى فى المجرم ، ودعاة هذا المذهب يرون أن المجرم إنما يقدم على الجريمة لأنه بحكم خلقه ميال إلى الإجرام ، فكما يولد الإنسان وفيه استعداد للشر أو للأعمال العقلية أو للأعمال البدوية ، كذلك يولد المجرم وفيه استعداد بطرى للإجرام .

والعوامل الطبيعية لها نصيبها أيضا ، فالحر ومثله البرد يهيئ جوا صالحا لأنواع معينة من الجرائم ، كذلك اختلاف فصول السنة وما بها من المحصولات يدين على ارتكاب أنواع مختلفة من الجرائم كما نرى .

وأخيرا تأتى العوامل الاجتماعية ، وهذه فى الواقع أهم العوامل التى تدفع إلى الإجرام ، فالأسباب الاقتصادية وما يتبعها من فقر أو غنى تدفع إلى الإجرام ، للفقر جرائمه كما للفقر جرائمه ، والأزمات الاقتصادية وما يترتب عليها من عطل وتشرد تمهد السبيل للإجرام ، وانتشار المسكرات والمخدرات والجهل والحوادث السياسية ، كل هذه العوامل أيضا لها نصيب فى وقوع الإجرام والتحكم فى سيره .

بعد هذه الكلمة العامة نتطرق إلى الكلام عن الإجماع في الريف أو القرى ، وأقصد بالريف أقاليم مصر ماعدا المدن الكبرى .

والإجماع في القرى له طابعه الخاص الذي يميزه من الإجماع في المدن ، وذلك ناشئ بطبيعة الحال عن الاختلاف في درجة الحياة الاجتماعية من حيث الحضارة ، فالمدين الكبرى تمثل مظهرا من المدنية أرق من الذي تمثله القرى ، والحضارة الحالية تهذب من الطباع وترهف من إحساس الناس وتدفعهم إلى المنافسة في العمل والكسب . ونظرا للزعة الغالبة في المدينة وهي كثرة التهاوت على المسادة والجحد والاجتهاد في تحصيلها ، نجد أن لهذا صداه في إجماع المدن ، فهو مطبوع بهذا الطابع . فالدافع الأول للإجماع في المدن هو المسادة ، هو الطمع في مال الغير وحب الكسب من طريق سهل ميسر . ولذلك إذا رجعا إلى الإحصائيات الجنائية ونظرنا إلى الجرائم التي تقع في القاهرة أو الاسكندرية مثلا وهما تمثلان أرقى درجة من المدنية في بلادنا ، إذا رجعا إلى الإحصائيات الخاصة بهما نجد أن الجانب الأكبر من جرائمهما هو من الجرائم التي ترمي إلى اغتيال مال الغير كالسرقات والنصب والتبديد والتريف ، والتقليد . وفي إحصاء للأستاذ البابل بك في دروسه بمعهد العلوم الجنائية نرى أن نسبة جنات السرقة وجنح السرقة التي تقع في مصر والاسكندرية وبور سعيد والسويس تبلغ تقريبا نحو ٢/١ مجموع السرقات التي تقع في مصر بأجمعها ، وهذا له دلالة على نوع الجرائم . ونظرا لما يتبع حياة المدن من لهو وعبث ، وما تفيض به من وسائل الاغراء والتقليد نجد أن الجرائم الخفية أكثر ذيوغا في المدن منها في القرى ، فجرائم تلك العرض والتجريض على الفسق والفجور ترتفع نسبتها في المدن فوق نسبتها في الأرياف بكثير .

ومن المظاهر الخطرة لإجماع المدن كثرة محترفي ذلك النوع من الاجرام الذي يرمى إلى الاعتداء على المال . ففي المدن نجد أن كثيرا من المجرمين يحترفون الجريمة ولا سيما السرقات والنصب . فالمجرم منهم ينظر إلى الجريمة لا باعتبارها شيئا معينا أو خارجا على القانون ، بل باعتبارها وسيلة للكسب والعيش ، فهي مورد رزق شأنها شأن أية مهنة أخرى ، ولذلك فهو لا يرى فيها أية غشاضة . أما السجين فهو خطر عالق بالمهنة ، وكل مهنة لها أخطارها ، وكما يتعرض البناء للسقوط من فوق " السقالة " والمراكبي للغرق وسائق السيارة للاصطدام فإن السارق يجوز أن تزل قدمه ويغيب ترتيبه فيحكم عليه ويلقى في السجن . ومع كل فالسجين ليس بمنفرد لهذه الدرجة . وفي اصطلاحهم السجن عبارة عن " باكنيس Vacance " أي فترة راحة وإجازة .

ولقد حدث في محكمة مصر منذ بضع سنين ان سألت المحكمة أحد المتهمين — وكان لصدا من معتادى السرقة — عن اسمه وصناعته فأجاب بكل سذاجة " اسمي فلان وصناعتي حرامي "

تعبير صادق عن واقع الأمر ، فهو يرى الجريمة وسيلة للعيش لا أكثر ولا أقل ، فإذا قيل له إنها مهنة غير شريفة هز كتفيه وقال : فليكن ، واعتبر هذا الرأي رأى جهلاء أو " مغفلين " أما في رأيه هو فهي مهنة لها أصولها ومفرياتها وفيها مهارة وفيها أيضا كسب كبير .

الذى أريد أن أنهى إليه هو أن أغلب المجرمين في المدن مجرمون محترفون . وجلهم يبدأ في الجريمة من الصغر ، وكثير منهم يفتح حياته باصلاحية الأحداث وينتهى إلى اصلاحية الرجال أى إلى السجن الخاص بعنادى الاجرام . ومن احصاء عمل فى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ يتبين أن عدد المحكوم عليهم باعتبارهم مجرمين معنادى الإجرام فى السرقات والنصب وخيانة الأمانة بلغ فى القاهرة والاسكندرية والسويس نحو ٥٣٪ من مجموع المحكوم عليهم فى سائر مصر ، هذا فضلا عن القضايا التى حفظت فيها الدعوى لعدم كفاية الأدلة أو لعدم معرفة الفاعل .

هذه هى صورة الإجرام فى المدن ، أما فى القرى فاهم ما يميز الإجرام هو أن جرائمه من الجرائم التى تنم على القسوة والخلق الجاف ، فتجد جرائم القتل المتعمد أو الشروع فيه وهى أخطر الجرائم وأبعدها عن الرحمة ، نجد أنها أكثر ذيوعا فى الريف منها فى المدن ، ونظرة إلى الإحصائيات الجنائية تنفض ناطقة بذلك ، فإذا رجعنا إلى إحصاء إدارة الأمن العام عن المدة الواقعة بين سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٧ نجد فيه (ص ١٧) بيانا لجملة جنائيات القتل والشروع فيه ونسبتها إلى مجموع الجنائيات فى كل إقليم ، فنلاحظ مثلا أن نسبة القتل والشروع فى القتل فى أسيوط ٦٢٪ وفى المنيا ٥٤٪ وفى الفيوم ٥٤٪ وفى القليوبية ٥٢٪ . بينما هذه النسبة لا تبلغ فى القاهرة سوى ١٦٪ وفى الاسكندرية ٢٢٪ وفى القنال ٢١٪ . وفى هذه الأرقام الدلالة الكافية ، كذلك نجد جرائم الخطف والحريق المتعمد وتسميم المشاة أكثر انتشارا فى القرى بل تتكاد تنفرد بأغلبها إن لم يكن بها كلها .

لئن حيث نوع الجرائم يمتاز الريف بالجرائم القاسية .

أما من ناحية الدافع إلى الإجرام فإننا نجد أن الطابع الأول الذى يميز إجرام الريف هو الانتقام ، الانتقام على اختلاف صوره واختلاف أسبابه كما سنرى ، ومن إحصاء للبابلي بك عن بضعة سنين نجد أن الجرائم التى يدفع إليها الانتقام بصفة عامة فى مصر تبلغ نحو ٧٣٪ من مجموع الجنائيات أى حوالى ثلاثة أرباع الجنائيات ، ويختص الريف بالنصيب الأكبر سواء فى القتل أو فى غيره من الجرائم ، بل نجد أن بعض الجرائم كالتلاف المزروعات وتسميم المشاة يكاد يختص به الريف دون غيره .

والانتقام هو الجرح الدامى فى حياة الريف الاجتماعية ، ويختلف الانتقام من حيث صوره ووسائله كما يختلف من حيث الدوافع التى تدفع إليه ، وهو يقع بارتكاب جرائم ضد النفس أو ضد المال .

وأهم الجرائم التي تقع على النفس ما يسمى بالجرائم الدامية ، ويقصد بها القتل والجرح والضرب . ويحصل القتل بكل الوسائل وعلى الأخص بالأسلحة النارية التي يكثر انتشارها في بعض المناطق ، وما يستلقت النظر في الانتقام بالقتل العمد أنه كثيرا ما ينفذ بواسطة أشقياء محترفين مقابل أجر معين ، وما يدعو إلى الدهشة أن يعبد الإنسان في بعض القضايا أن الأجر الذي اتفق عليه ضئيل ، وقد لا يتجاوز خمسين قرشا . شخص يزهد في روح آخر ليس بينه وبينه عداوة بل ولا علاقة ما ويستهن بروحه إلى هذا الحد مقابل خمسين قرشا ! والأدهى من كل هذا جرائم القتل ترتكب أحيانا لمجاملة الأصدقاء . ومن الغريب أنه كثيرا ما يحدث أن الأَشقياء يبيعون الصفقات بعضهم لبعض فبحرمة يتفق على قتل شخص مقابل عشرين جنيها مثلا ثم يبيع الصفقة لآخر بخمسة جنيهات ، ولا يبعد أن يبيعها هذا المشتري إلى ثالث ! وهذه تجارة مع الأسف رابحة وخطرها ليس بالكبير كما سنرى من نسبة القضايا المحفوظة والتي حكم فيها بالبراءة .

كذلك يحصل الانتقام بأنواع أخرى من الجرائم تقع على المال ، وأخصها الحرق العمد وتسميم المشاية وإتلاف المزروعات .

ويلاحظ أن الانتقام في الوجه القبلي يختلف في مظهره عن الانتقام في الوجه البحري ففي الوجه القبلي يقع الانتقام بوسائل أكثر جراءة وأمعن في القسوة وأهمها القتل والضرب . وإذا رجعنا إلى تقرير إدارة الأمن العام سنة ١٩٣٨ نجد فيه (ص ٢٤) بيانات عن حوادث القتل والشروع في القتل في المديرية والمحافظات المختلفة فنلاحظ فيه مثلا :

الجهة	جملة القتل والشروع فيه	ما يخص الحادثة من عدد السكان
أسيوط	٦٦٦	١٨٠٧
جرجا	٣٣٨	٣٠١١
الفيوم	١٨٤	٣٢٧١
الغربية	٣٨٢	٥١٤٠
المنوفية	١٧١	٦٧٦٨
الشرقية	١٥٦	٧١٧٦
البحيرة	٦٣٠	٨١٦٠
الدقهلية	١٢٨	٩٤٩٥

فنسبة القتل والشروع فيه أكثر ارتفاعا في الوجه القبلي منها في الوجه البحرى كما يتبين من تلك الأرقام . أما في الوجه البحرى فنجد أن الانتقام كثيرا ما يحصل بوسائل يطبعها الخوف والحذر ، فتسميم المواشى وإتلاف المزروعات والحريق العمدا أكثر ذيوغا في الوجه البحرى . وها هى الأرقام ناطئة بذلك كما يتبين من تقرير الأمن العام سنة ١٩٣٨ وها هى بعض الأمثلة :

الجهة	عدد الجرائم	الجهة	عدد الجرائم
الحريق العمدا			
الدقهلية	١٣٤	بنى سويف	١٧
الشرقية	١١٣	الفيوم	٢٣
الغربية	١٨٢	أسيوط	٢٢
إتلاف المزروعات			
الدقهلية	٢٤	الفيوم	٨
الشرقية	٢١	أسيوط	٥
الغربية	١٧	جرجا	٤
المنوفية	١٩		
تسميم المواشى			
الدقهلية	٥	أسيوط	٢
الغربية	٩	جرجا	١
المنيا	١		

من هذا الإحصاء نجد أن حوادث الانتقام بواسطة هذه الجرائم التى يتم شكلها على خوف مرتكبها ، أكثر ذيوغا في الوجه البحرى منها في الوجه القبلى . هذه الجرائم كما قلت

يطبعها الخوف : فهذه خرقه مبللة بالغاز تشعل فيها النار وتلقى على زراعة أو أحطاب ، وهذه كمية من الزرنينج توضع في كوز ذرة ويلقى للماشية أو تنثر على زراعة البرسيم في الصباح حتى إذا جاءت الماشية ورعته تسممت ، وأولئك بضعة أشخاص يتلفون أثناء الليل زراعة في حقل وصاحبه نائم في دارة بعيدا عنه ، كل هذه أفعال أظهر ما تل عليه الخوف والجبن . وربما كان هذا راجعا إلى طبيعة في الخلق نتيجة الظلم في عصور ماضية . وكان الوجه البحرى أكثر تعرضا من الوجه القبلى للغارات والمظالم .

ومن أساليب الانتقام الدائمة في الأرياف التلغيمات الجنائية ولها طرق شتى وكثيرا ما تدل على مهارة شيطانية في الخبث وحسن التدبير .

الدوافع إلى الانتقام :

الدوافع إلى الانتقام عديدة ، وأهمها تأصل عادة الأخذ بالنار على الأخص في الوجه القبلى ، والمنازعات بين العائلات أو بين أفراد العائلة الواحدة بسبب ميراث أو مصاهرة أو لدفع العار أو غير ذلك .

وعادة الأخذ بالنار هذه عادة قديمة متأصلة في الريف المصرى من عهد بعيد ، وهى ترجع في أصلها إلى أصل عربى ، ونجد أنه يتأصلها في إيطاليا (Vendetta) وفي أسبانيا (Mafia) فدم المقتول دين في رقبة عائلته وعلى الأخص الأقربين له ولا يغسل الدم إلا بالدم . ومهما طال الأيام فلا بد من الأخذ بالنار . ومن الأمثال الدائمة "الدم ما يسوسش" فلكل صل في أذهان الناس وعلى الأخص في المناطق التى يرجع السكان فيها إلى أصل عربى ، أن الأخذ بالنار واجب مقدس لا يقف في سبيل أدائه خشية العقاب أو حرمة القضاء أو أى سبب آخر . ومن الأمثلة على ذلك أنه حدث في قضية أن شتعا قتل في إحدى قرى الصعيد ولم تكن له عصبية كبيرة في تلك الناحية وترك طفلا صغيرا سنه سنتان . غير أن القتلى رغم ذلك هرب من بلده خشية الانتقام ونزح إلى الوجه البحرى . فلما كبر ابن القتل أخذت أمه تنبهه إلى مقتل أبيه وإلى واجب الأخذ بناره ، فلما كبر واشتد ساعده وبلغ العشرين من عمره كانت أمينته في الحياة أن يثار لأبيه ، فغادر قريته وظل يبحث عن قاتل أبيه حتى عثر عليه يشتغل عاملا في إحدى الملاحات في شمال الدلتا ، فسعى حتى اشتغل عاملا مع غريمه هذا واجتهد حتى تعرف به وتوثقت بينهما العلاقة . وفي إحدى الليالى انتهز الفرصة وغريمه نائم فأتى بفأس على رأس فقتله واستسلم للقبض عليه فرحا مستبشرا بكل هدوء وأطمئنان ، لأنه أدى واجبه وأرضى ضميره .

ومن الحوادث الفريدة في تاريخ القضاء التى تدل على مبلغ تأصل تلك العادة التى صارت عرفا حادثة كتب عنها المرحوم محمد مجدى باشا بحثا شائعا في إحدى المجلات العلمية وإليك ظروفها :

ذهبت زوجة في الصباح إلى الحقل تحمل الطعام لزوجها فوجدته مقتولا فولت وبلغت
النيابة، وانتقل المحقق وباشير التحقيق وأخذ البوليس في التحري ولكن بدون طائل، إذ لم يتهم
أحد، فاقفل وكيل النيابة محضره وباد إلى مقر عمله، وفي المساء دوت الزناريد في منازل
عائلة تعرف بعائلة الهوارى وهى من أصل عربى. ففي صباح اليوم التالى ذهب زعماء عائلة
القتيل إلى النيابة وأجمعوا على اتهام شخص معين يعتبر رئيسا لعائلة الهوارى. فسألهم وكيل
النيابة عما لديهم من الأدلة، فقالوا إنه من بضعة سنوات قتل شخص من عائلة الهوارى
واتهم فيه ابنا القتل، ولكن لم تثبت عليه التهمة وحفظت الدعوى. ولم تقم عائلة الهوارى
ماتما لقتيلها. ومن تاريخ الحادث ظل رئيس عائلة الهوارى الذى تهمه اليوم يسير حافى
القدم مطأطئ الرأس لا يرفع عينيه فى أحد، ويلبس على رأسه قطعة من القماش الأسود الذى
يلبسه النساء عادة ولا يأكل لحما ولا ينعم بشيء. وظل على هذه الحال طول تلك السنين
وأمس قتل ابنا وفي المساء دوت الزناريد وأقيم الماتم. واليوم خرج فلان هذا مرتديا
ملابس جديدة وفي قدميه حذاء جديد وعلى رأسه عمامة بيضاء وهو يرفع عينيه نفورا أمام كل
من يقابله، ويصافح الناس ويتقبل عزاء المعزين، وكانت هذه القرائن مفتاح القضية
فامتدعت النيابة بعض شيوخ الجلهات المجاورة فاعترفوا بقيام هذا العرف.

وهذا العرف إذا تأملنا فيه نجد أنه صورة طبق الأصل مما كان لدى العرب في عهد
الجاهلية، ويذكرنا بامرئ القيس عند ما قتل أبوه فقد حلف ألا يأكل اللحم ولا يتطيب
بدن حتى يأخذ بثأر أبيه.

فعادة الأخذ بالنار من أهم الأسباب التى تدفع إلى الانتقام فى الريف وتغذى موارده
تغذية مستمرة، لأن القتل يبعث على القتل، والمتعدى عليهم اليوم سيكونون المعتدين فى الغد
وهكذا يسير الإجماع فى دائرة لا تنهى.

وفضلا عن النار يحصل الانتقام لأسباب مختلفة أخرى. ومن أهم هذه الأسباب
المساس بالعرض. فالمحافظة على حرمة العرض شيء مقدس لا يتهان فى أمره ولا يتسامح
فيه، وأية إهانة يمازى مقترفها بالقتل والتبذير يجتته تمثيلا يرم عن الغل ويدل على سبب الجريمة
وتصل الحالة فى بعض الأحيان إلى تغيظ أعمى. ومن الحوادث المعروفة حادثة ضابط
بوليس كاتب يطارد شقيا، وحاول عبثا أن يعرف من زوجته أين يختبئ زوجها فدفعها
فى صدرها بيده، فلم تمض على ذلك بضعة أيام حتى قتل الضابط ووجدت جثته وقد قطعت
يدها اليمنى. ومن هذا القبيل حادثة رجل كان يرافق زوجته وهى راكبة دابة ويسند لها
بيده، وفى الطريق انكفأت الدابة فسقطت الزوجة وانكشفت ساقها قليلا ولكنها بقيت
مغطاة بجورب أسود سميك. وحانت من الزوج التفاتة فرأى رجلا من بعد يطيل النظر إلى
زوجته فأسرهما فى نفسه إلى أن ترصده له وقتله.

ومن أسباب الانتقام النزاع على الوظائف الحكومية في القرية كالعمدية ومشيشة الخفراء . فن الإهانات أن تخرج العمدية من بيت بعد أن عمرت فيه طويلا . وكثيرا ما ترتكب حوادث ضد أبرياء لا حول لهم ولا قوة وإنما الغاية من ذلك زعزعة الأمن في القرية بغية تشويه سمعة العمدة الجديد وإثبات عدم قدرته على استتباب الأمن .

وهناك طبعاً أسباب أخرى للانتقام بعضها محلي خاص بالريف كالنزاع على مناوبات الري ، والمنافسة في استئجار أطيان ، والتعرض والنزاع على حدود الأطيان ... الخ وبعضها عام ككل شؤون الحياة العادية . وفي إحصاء إدارة الأمن العام (١٩٣٠ — ١٩٣٧) تفصيل للأسباب الانتقامية في خلال تلك المدة بالنسبة لكل نوع من الجرائم .

وقبل أن أترك موضوع الانتقام لا أجدر بدا من الإشارة إلى أنه مما يدهش له الإنسان المتحضر أن جنائيات خطيرة ، وعلى الأخص القتل العمد ، كثيرا ما ترتكب لأسباب تافهة جدا وإنا لنجد في تقرير القيسى باشا سنة ١٩٢٧ أمثلة عديدة لذلك . كذلك نجد في تقرير إدارة الأمن العام لسنة ١٩٣٨ أمثلة صديدة وأغلبها في الوجه القبلي وهاكم بعضا منها :

الجناية رقم ٤٩ الصف سنة ١٩٣٨ — شروع في قتل — لأن ابن المجنى عليه أخذ "كوزين" ذرة من حقن المتهم .

الجناية رقم ١١٥٠ أبو تيج سنة ١٩٣٨ — شروع في قتل — لأن المجنى عليه رفض أن يبيع بالأجل ملحا لمتهم قيمته ثلاثة قروش .

الجناية رقم ١٢٣١ أبو تيج سنة ١٩٣٨ — شروع في قتل — لأن المجنى عليه ضرب عذرة المتهم .

الجناية رقم ٩٣٧ طما سنة ١٩٣٨ — شروع في قتل — بسبب التراحم على سماع راديو الجناية رقم ١٩٥٣ بندر أسيوط سنة ١٩٣٨ — قتل — اصطاد شخص غرابا وشواه ليا كله فطلب منه المتهم أن يأكل معه فلما رفض طعنه بسكين فقتله .

الجناية رقم ٤٢٥٥ ديروط سنة ١٩٣٨ — شروع في قتل — لأن المجنى عليه كسر عود قصب من زراعة المتهم .

الجناية رقم ٤١٦٩ ديروط سنة ١٩٣٨ — شروع في قتل — طلب المتهم شراء دجاجة من المجنى عليه غير أنه باعها لغيره فأطلق عليه عيارا ناريا .

الجناية رقم ٢١١٨ طهطا سنة ١٩٣٨ — قتل — بسبب نزاع على قع صفيح ثمنه خمسة مليات .

الجناية رقم ٢٣٤٠ البداري سنة ١٩٣٨ — شروع في قتل — لأن المجنى عليه أنكر مديونيته لمتهم بقرش صاغ عند ما طالبه بدفعه .

هذه الأمثلة ترينا إلى أى حد لا يحفل الناس بخطورة الجريمة وإلى أى حد يستبيحون
أرواح إخوانهم من بنى الإنسان . وهذه الجنايات صادرة عن أشخاص عاديين أى ليسوا
من محزى في الإجرام ، فهى نتيجة لعاطفة الغيظ التى تتلك نفس الشخص ولا تجد لها ما يقيد
زمامها ، فلا يقف من الانتقام عند حد .

عرضت أمام القراء الصورة العامة لجرائم الريف ، وهى تثل على كثرة متزايدة في الجرائم
الخطيرة ، وقسوة في نوع الجرائم يدنع إليها الاستقام في أغلب الأحوال .

والآن نسأل : ما سبب هذه الحال وما أسباب تلك الظواهر الخطيرة ؟

طبعاً إن الإجرام تتدخل فيه عوامل مختلفة طبيعية وشخصية واجتماعية ، كما أسلفنا في أوّل
هذا المقال . ولكل من هذه الأنواع دخل في الإجرام ونصيب يساهم به فيه . ففصول
السنة وما فيها من مزروعات تهيج جوارحاً صالحاً لأنواع معينة من الجرائم : من ذلك زراعة
الذرة " الجليضى " في الصعيد والقمح والقطن ، ومناوبات الري وفصل الصيف وما يترتب
على الحر من سرعة الغضب ... الخ .

كذلك العوامل الشخصية لها أثرها . فالعنصر الذى يرجع إلى أصل عربى يتوارث
عادات خاصة وعرفاً خاصاً .

ولكى الدور الذى ينسب إلى هذين النوعين ضئيل ، والعوامل الأولى في الإجرام
عوامل اجتماعية وعلى الأخص ما تعلق منها بناحية التنقيف والتربية . فالعوامل الانتقامية
والحركات الانتخابية والأزمات المالية ... الخ كل هذه تهيج جوارحاً صالحاً للإجرام وتبعث
عليه . وإنما أهم هذه العوامل هو الجهل فالجهل له أكبر أثر في حدوث الجرائم وأثره إما
عن طريق مباشر وإما عن طريق غير مباشر .

الطريق المباشر : وهو الجهل ، فالجهل يجعل الإنسان ضعيف التقدير للجناب المعنوى
من الأمور حتى لا يدرك ما في الجريمة من قبح ، ويجعله جاف الطبع غليظ الإحساس ، إذا
أثار في نفسه شعور الغيظ لا يجد له حداً من حسن التقدير والعقل ، بل يتدفق اندفاعاً أعمى
لا يفكر إلا في الانتقام ، والانتقام بأقصى ما يستطيع كفاح الإنسان الأول لم تهذب التربية ولم
تكبح نوره التعلّم الأخلاقية . وهذا يفسر التسكع بعاتات بالية لا يقرها الجهل ويفسر
التغالى في الانتقام وارتكاب جرائم صغيرة لأسباب تافهة .

الأثر غير المباشر : للجهل أثر غير مباشر فعال في تفضية الإجرام وجيش المجرمين .
وأقصد بذلك عدم الرغبة في التعاون مع رجال السلطة القائمة بضبط الوقائع وتحقيقها . تقع
الجريمة في وسط القرية وفي رابعة النهار ، ورغم هذا يجهىء الخلق فيجد نفسه أمام سر مغلق
فلا شاهد يتقدم للشهادة ولا أحد يتطوع للإدلاء إليه بشيء .

ولا أكون مغاليا إذا قلت إن لأغلب الجرائم هناك شهود رؤية يستطيعون إثبات الجريمة على المتهم لأنهم رأوه متلبسا بها ، وإنما يمتنع الشهود عن التقدم وعن معاونة المحقق لأن كل فرد لا يفكر إلا في صالحه الخاص دون أن يتعاون مع سواه على اجتثاث الشر من أصوله ، فهو لا يريد أن يشير على نفسه ضغينة المجرم وعائلته ، ويعمل نفسه هدفا لانتقامهم ، وتكون النتيجة حفظ القضية لعدم معرفة الناعل ، أو لعدم كفاية الأدلة على المتهم . وبالرجوع إلى الإحصائيات نجد أن نسبة الحفظ من رفعة ارتقاها خطيرا ، وتصل في المديرية أحيانا إلى درجة مروعة . فمن تقرير إلى إدارة الأمن عام ١٩٣٨ يتبين أن نسبة الجنايات التي حفظت مؤقتا سنة ١٩٣٩ بلغت في القليوبية ٦٦٪ وفي الدقهلية ٧٣٪ وفي الشرقية ٧٠٪ . وهكذا يبعد المتهم أمامه فرصة الإفلات من العقاب تبلغ نحو ٥٠٪ في الجنايات ، وقد تصل إلى بعض الأمكنة وفي بعض أنواع الجرائم إلى ٧٠٪ بل إلى ٨٠٪ !! .

فعدم التعاون مع الخاكين والمكلفين بضبط المتهم والعمل على توقيع العتاب عليه من أهم الأسباب التي تعرقل وسائل الإصلاح وتضيع الجهود .

والجهل هو أكبر سبب فمال في كل هذه المظاهر الحادة للجرام . ولذلك فإنه من ناحية الوسائل التي تتبع لمقاومة الإجرام يجب أن يحث الداء من أساسه . يجب أن تقاوم الجهل في القرى ونعمل على رفع مستوى التفكير .

صحيح إن الوسائل العلاجية لها أثرها في إصلاح القوانين والإجراءات ، فالإكثار من الدوريات ومن إنشاء نقاط البوليس ، وجمع الأسلحة وإصلاح قوانين التشرذ والاشتباه إلى غير ذلك من وجوه العلاج ، لذلك كله أثره ، ولكن هذه الأشياء كلها من قبيل " المسكنات " فهي تمكبح الإجرام مؤقتا ولكن إذا خف الضغط عاد الإجرام أشد فتكا مما كان . والدليل على ذلك أنه رغم الإصلاحات العديدة فالإجرام في طفيان متزايد ومستمر .

إنني لست ممن يطمعون في القضاء على الجريمة ، فهذا أمل بعيد . والإجرام مرض اجتماعي تختلف صورته . والجريمة دائمة مادام الناس بطبيعتهم تنزع نفوسهم إلى الشر بمقدار كبير أو ضئيل . وإنما الذي نطمح فيه هو تجريد الإجرام من هذه المظاهر الوحشية المخجلة وتقليل أظافره قدر المستطاع . ولا سبيل إلى ذلك إلا بالاهتمام بالنواحي الاجتماعية قبل كل شيء وعلى الأخص بناحية التربية والتنشئة .

محمد مصطفى القلبي